

على الخلاف

تملك «الإصلاحات» السعودية تهديداً جدياً للنظام الاجتماعي - الاقتصادي للبلاد. خاصة أن خفض مستوى معيشة غالبية المواطنين وتقليص التأمينات الممنوحة لهم. يأتيان بالتزامن مع تصاعد التوتر الاجتماعي في المملكة. والارتفاع الفلكي في الإنفاق الأمني والعسكري

آل سعود يقوّضون أسس ملكهم؟ تخلُّ عن دولة الرعاية يقلب «المكرهات الملكية» إلى أعباء معيشية

إعداد فراس أبو مصلح

قبل انهيار أسعار النفط ومضاعفة الإنفاق العسكري والأمني، اللذين أضيفا إلى الانفلات المزمن للأسرة الحاكمة وحاشيتها في بذخها الأسطوري والعبثي. ويرى هؤلاء المسؤولون أن شرط مواجهة المملكة للصعوبات الاقتصادية المستجدة هو تطبيق لائحة «الإصلاحات» المعروفة لصندوق النقد الدولي، التي يمكن اختصارها بخفض الإنفاق

لطالما اشتكى مسؤولون سعوديون من أن الدولة لم تعد قادرة على دعم مستوى حياة مواطنيها، من قبيل الدعم الكبير لأسعار الاستهلاك، ولا سيما الوقود، وتوفير الوظائف للسعوديين في القطاع العام، وتمويل مختلف برامج الرعاية الاجتماعية، ومنح الإعفاءات الضريبية، وذلك حتى

العام، وخاصة الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنى التحتية، وفرض ضرائب جديدة على الاستهلاك خصوصاً، وذلك دون الاعتراض على الزيادة الفلكية في الإنفاق الحربي والأمني للمملكة التي تخوض حروباً مباشرة وبواسطة، نيابة عن حلف شمال الأطلسي.

لكن التوجه «الإصلاحي» هذا يتعارض تماماً مع ما يسميه البعض «العقد الاجتماعي» السعودي غير المكتوب، أو بالأحرى المنظومة الاجتماعية - الاقتصادية التي تقوم عليها سلطة الملكية المطلقة، وأساسها توزيع ريع النفط، على شكل وظائف حكومية وتأمينات وخدمات وعامة، وحتى رشى اجتماعية واسعة النطاق، أو «مكرهات ملكية»، مقابل الولاء. ضمن هذا النظام استقراراً للحكم أكبر من ذلك في الكيانات المجاورة الأقل ثراءً، وعرف عن آل سعود التعامل مع الأوقات الصعبة بملكهم بالإنفاق السخي، كما حدث أخيراً، حين رُوِّض الملك الراحل، عبد الله، والحالي، سلمان، الغليان الاجتماعي في خضم حراك «الربيع العربي» وتسعير التطرف الديني «الجهادي».

وما يزيد الطين بلة، أن تقليص حجم عملية توزيع القليل من ثروة

السعودية ماضية في سياستها البترولية... رغم الارتدادات

زيادة إنتاج المملكة من النفط تتوقف على طلب الزبائن، وهي لديها القدرة على تلبية الطلب، دون أن تفرض قيوداً على إنتاجها النفطي، قال وزير البترول السعودي، علي النعيمي، يوم أمس. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» قد نقلت في وقت سابق عن النعيمي قوله إن السياسة النفطية للسعودية «يمكن الاعتماد عليها»، وأنها لن تتغير، أي إنها ستظل تعطي الأولوية للدفاع عن حصتها في الأسواق، بدل دعم أسعار النفط، رغم تنامي العجز في موازنتها، وتصاعد مديونيتها. وفي سياق متصل، وإثر إعلان الرياض «الإصلاحات» في بيان الموازنة يوم الاثنين الماضي، هبطت أسواق الأسهم السعودية بحدة، فترجع المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم بـ3% في ربع الساعة الأول من بدء التداولات، حيث كانت شركات الصناعات البتروكيميائية أكثر الشركات تضرراً. وترجع سعر سهم شركة «السعودية للصناعات الأساسية» (سابك)، كبرى الشركات المنتجة للبتروكيميائيات، بـ8,3%، فيما تراجع سعر سهم شركة «سعودي كيان» بـ4,8%.

(الأخبار، رويترز)

العراق

العبادي لداود أوغلو: تركيا لم تحترم اتفاق

عاد وجود القوات التركية في شمال العراق إلى واجهة التجاذبات السياسية، أمس، في إطار المداولات التي أجراها رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي مع أكثر من طرف، من بينهم رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو، الذي جدد له العبادي رفضه القاطع لوجود هذه القوات، بينما أكد ورئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني ضرورة مغادرة القوات التركية، فوراً، لأنها توجد من دون علم الحكومة المركزية وموافقتها. وذكر بيان صادر عن مكتب العبادي أنه جرى التشديد، خلال اتصال هاتفي مع البرزاني، على أن العراق يحرص على إقامة علاقات حسن الجوار مع محيطه، وذلك على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.

في بيان آخر، أشار العبادي إلى

أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، أمس، خلال اتصاله مع نظيره التركي أحمد داود أوغلو أن تركيا لم تحترم تعهد بسحب قواتها من شمال العراق، كما طالب، في اتصاله مع رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بمغادرتها فوراً

أكد العبادي أن العوصك ستكون المحطة المقبلة لتحريرها من قبضة «داعش» (أف ب)



يرأس بن سلمان لجنة عليا للاقتصاد اولويتها تقليص القطاع الحكومي (اف ب)